بسبب ترشيد الإنفاق وشح السيولة

الوطني: بورصة قطر شهدت ركودا في 2016

قال تقرير لبنك الكويت الوطني أن بورصة قطر شهدت ركودا خلال العام 2016 غير أنها سجلت تحسنا نسبيا منذ بداية العام 2017 حتى الآن. إذ ظل أداء البورصة عند مستوى أقل من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام.

وأكد التقرير أنه على الرغم من أن اقتصاد قطر يعد الأسرع نموا في المنطقة بمتوسط متوقع لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 5.5 بالمئة خلال العامين القادمين مقارنة بمتوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 2.9 بالمئة غير أن بترشيد الإنفاق الحكومي وشح السيولة القى بظلاله على الثقة في السوق ونتائج الشركات . إلا أن البورصة استطاعت أن تنهي تداولات العام بتسجيل تحسن على خلفية قرار أوبك بشأن خفض الانتاج ودعم أسعار النفط خلال شهر ديسمبر. وبالرغم من انتعاش البورصة القطرية خلال الربع الثالث من العام 2016 إلا أنها لم تسجل أي زيادات خلال العام. إذ ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.1 بالمئة فقط خلال العام ليظل متراجعا عن مؤشر مورغان ستانلي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي ارتفع بواقع 5.1 بالمئة. وقد تأثرت بورصة قطر كأسواق المنطقة بتراجع أسعار النفط إلى أقل مستويات تراوحت في نطاق الـ20 دولار للبرميل في مطلع العام. واستطاعت المؤشرات في معظم تلك الأسواق أن تستعيد نشاطها فور تعافي أسعار النفط باستثناء مؤشر بورصة قطر الذي لم يستطع ان يحافظ على زخمه كسائر مؤشرات أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وساهمت ترقية بورصة قطر إلى الأسواق الناشئة من قبل مؤشر FTSE في التأثير إيجابا على أداءها ولكن لفترة قصيرة. إذ شهدت أسهم بورصة قطر أداء قويا في الأسابيع التي سبقت الترقية إلا أنها لم تحافظ على هذا الانتعاش واستمرت بالركود خلال العام 2016. وقد كان من المفترض أن تساهم الترقية خلال شهر سبتمبر في جذب ما يتجاوز 500 مليون دولار من خلال الصناديق الساكنة فقط. وبالفعل فقد شهدت التدفقات الأجنبية إلى بورصة قطر تسارعا ملحوظا خلال النصف الثاني من العام 2016 لتصل إلى متوسط 212 مليون دولار في الشهر مقارنة بالنصف الأول من العام 2016 عند 81 مليون دولار وذلك حسب ما أشارت إليه المجموعة المالية هيرميس.

الرسم البياني ١: مؤشرات الأسعار
(إعادة تأسيس، ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ = ١٠٠)

الرسم البياني ٢: أسعار النفط و أسواق دول مجلس التعاون الخليجي
(إعادة تأسيس، ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ = ١٠٠)

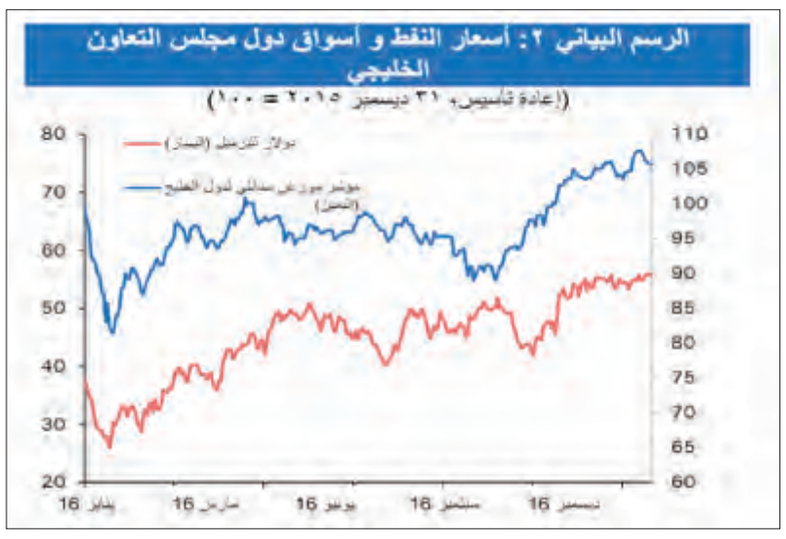

◆ الثقة وبيئة الأعمال تأثرتا بصورة كبيرة من تراجع أسعار النفط خلال العامين الماضيين

◆ سيولة البورصة تراجعت بصورة حادة إثر ارتفاع إصدارات السندات السيادية

فوز ترامب

واستعادت بورصة قطر قوتها خلال أواخر العام 2016 على خلفية اتفاقية أوبك بشأن خفض الانتاج لتحافظ على قوتها حتى الآن دخولا بالعام 2017. ولم يكن لبيع أصول الأسواق الناشئة الأمر الذي يعزى جزئيا لفوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأميركية أثرا كبيرا على بورصة قطر. إذ أشارت البيانات ان التدفقات الأجنبية منذ فترة الانتخابات حافظت على قوتها. واستقرت قيمة الرسملة عند 153 مليار دولار بحلول نهاية ديسمبر بعد أن أضافت 1.6 مليار دولار خلال العام. وتأثرت الثقة في بورصة قطر سلبا بعدم اتضاح الرؤية تماما حول ترشيد الإنفاق الحكومي وشح السيولة. إذ تأثرت الثقة وبيئة الأعمال في قطر بصورة كبيرة من تراجع أسعار النفط خلال العامين الماضيين وذلك على الرغم من أن اقتصاد قطر يعد الأسرع نموا ورغم قوة أوضاعها المالية نسبة للمنطقة. إذ من المتوقع أن يتراجع الإنفاق الحكومي الذي يعد اساس الاقتصاد القطري للسنة الثانية على التوالي خلال العام 2016 بينما شهد القطاع المالي العديد من الضغوطات إثر شح السيولة وتقلص ودائع البنوك بواقع 5 بالمئة على أساس سنوي في أكتوبر 2016.

وانعكس شح السيولة على أداء الشركات المالية التي تشكل القطاع الأكبر في بورصة قطر. إذ تسبب ارتفاع كلفة التمويل بتقليص هوامش الربحية للقطاع كما عانت بعض البنوك من ضغوطات ضوابط وقوانين رأس المال. ويبلغ عدد البنوك والشركات المالية المدرجة في بورصة قطر 14 من أصل 44 شركة مدرجة بالإجمال. حيث يشكل هذا القطاع 41 بالمئة من إجمالي قيمة الرسملة السوقية ويأتي من بعده قطاع النقل والمواصلات الذي يشكل 26 بالمئة بينما تشكل بقية القطاعات الخمس الأخرى ما تبقى من النسبة.

أسعار النفط

وتأثرت الشركات المدرجة في بورصة قطر بشكل كبير من تراجع أسعار النفط والغاز. إذ استمرت أرباح شركات القطاع الخاص بالتراجع في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016. إذ أظهرت عينة من أرباح الشركات المدرجة تراجعا بواقع 11 بالمئة مقارنة بعام مضى مسجلة أكبر تراجع بين الاقتصادات الأربعة الأولى في دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن معظم نتائج الشركات المعلنة في الأشهر التسعة الأول من 2016 جاءت دون التوقعات والتقديرات ما تسبب في تراجع أداء بورصة قطر في الربع الرابع من العام 2016. إذ أعلنت ثمانية عشر شركة أرباحا جاءت أقل من التوقعات بواقع 7 بالمئة.

وبالرغم من تراجع أداء الأسهم القطرية إلا أنها تظل تقدر بأعلى من قيمتها على مستوى المنطقة. إذ تعد بوصة قطر ثالث أغلى سوق في المنطقة إذ يبلغ متوسط نسبة مؤشر سعر السهم إلى ربحيته 14.2. وقد ساهم ذلك في جعلها ثاني الأسواق من حيث الحجم في المنطقة بعد أن تفوقت على سوق الكويت للأوراق المالية في العام 2010. وتعتبر بورصة قطر الأغلى سعرا أيضا نظرا لبلوغ نسبة الرسملة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 83 بالمئة.

السندات السيادية

وتراجعت سيولة البورصة بصورة حادة إثر ارتفاع إصدارات السندات السيادية الذي أدى إلى تحويل مسار السيولة بعيدا عن أسواق الأسهم. إذ بلغ متوسط التحركات اليومية 77 مليون دولار في 2016 متراجعا بواقع 27 بالمئة عن العام 2015. فقد تحول مسار السيولة بعيدا عن الأسهم مع توجه البنوك لأسواق الدخل الثابت لإصدار السندات الدائمة والأخرى وفق برنامج «بازل 3» بالإضافة إلى توجه الحكومات الخليجية في الوقت الحاضر إلى جمع الأموال عن طريق إصدار سندات لتمويل العجز المالي لديها .إلا أن توجه الحكومات لأسواق الدين العالمية آخيرا بدلا من التركيز على المحلية فقط قد ساهم في تسارع نشاط الأسهم في البورصة.

وبالرغم من تراجع أداء بورصة قطر في العام 2016 إلا أنها لا تزال تتصدر أسواق المنطقة من حيث تطورها. إذ يشير تقرير التنافسية لمنتدى الاقتصاد العالمي 2015–2016 إلى أن قطر تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث كفاءة سوق المال وتوفر الخدمات المالية وسهولة التمويل من خلال سوق الأسهم ومن حيث ضوابط التداولات أيضا. وقد تكللت جهود السلطات القطرية لتطوير أسواقها المالية والتي تنص عليها رؤية قطر الوطنية للعام 2030 بالنجاح مع الترقية الأخيرة التي حصدتها قطر الى الأسواق الناشئة من قبل مؤشري FTSE الذي سبقه ترقيتين مماثلتين من قبل «مورغان ستانلي» و«ستاندرد ان بورز» في العام 2014.

وسينصب التركيز في الربع الأول من العام 2017 على إعلان نتائج الأرباح السنوية التي حتى الآن جاءت دون التوقعات. وقد ارتفع السوق بواقع 1.5 بالمئة منذ بداية السنة المالية (لغاية 3 فبراير). وسيستمر المستثمرين على المدى المتوسط بمراقبة الإصلاحات المالية الحكومية خلال الأعوام القادمة وأسعار النفط. وعلى الصعيد العالمي سينصب التركيز على أميركا ومسألة التحول في السياسات الاقتصادية وما سيترتب عليها من آثار على أسواق المال حول العالم.

من دون الحصول على تأشيرة الدخول

السماح لمواطني جورجيا بالسفر إلى منطقة الـ «الشنغن»

صوت «البرلمان الأوروبي في اجتماع الجمعية العامة للبرلمان في العاصمة البلجيكية» بروكسل»، على قرار يسمح لمواطني جورجيا حاملي جوازات السفر البيومترية الجورجية بالسفر إلى منطقة الـ«شنغن» الأوروبية، دون الحصول على تأشيرة الدخول والبقاء فيها لمدة 90 يوما، حيث صوت 553 نائبا لصالح القرار، فيما رفضه 66 نائبا فقط.

من جانبها، قالت مقررة جورجيا لدى «البرلمان الأوروبي» ماريا جابريال، تعليقا على قرار المصادقة، إن القرار جاء نتيجة قيام حكومة «تبليسي» بإصلاحات شاملة، حققت من خلالها كافة المعايير المطلوبة لرفع تأشيرة الدخول عن مواطنيها، مؤكدة أن قرار رفع تأشيرة الدخول عن مواطني جورجيا، سيقرب تبليسي من الاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أن «منطقة شنغن»، تشمل النرويج وسويسرا وأيرلندا وليشتنشتاين، و22 دولة عضو في «الاتحاد الأوروبي»، باستثناء بلغاريا، وقبرص رومانيا، وكرواتيا، وبريطانيا، وأيرلندا، ورومانيا.

وكان قد بدأ الحوار بين الاتحاد الأوروبي وجورجيا فيما يتعلق بتحرير تأشيرة الدخول في عام 2012، عندما قضت المفوضية الأوروبية أن جورجيا قد أوفت بكل المعايير والشروط المطلوبة.

شعار منطقة اليورو

ضمن تقرير لـ «فاينشال تايمز» حول أفضل عشر مدن مستقبلية

«الشارقة» السادسة عالميا على مؤشر كفاءة التواصل والبنية اللوجستية

◆ الإمارة تتفوق على فرانكفورت ومانشستر وميامي ودبي

حلت إمارة الشارقة في المركز السادس، بين أفضل عشر مدن مستقبلية في 2016 / 2017، في مؤشر كفاءة بنيتها التحتية واللوجيستية، ومعدلات إنتشار وسائل التواصل التي تتيح لها الربط مع محيطها والعالم، متفوقة في ذلك على مدن عريقة مثل فرانكفورت، ومانشستر، وميامي، ودبي.

جاء ذلك في تقرير أعده قسم الاستثمار الأجنبي المباشر «إف دي آي إنتليجنس» التابع لمجموعة فاينانشال تايمز البريطانية، حول مدن المستقبل العالمية، والذي تضمن مقارنات نوعية بين 131 دول في العالم، معتمدا في ذلك على عدد من المؤشرات منها، رأس المال البشري وجودة الحياة، وكفاءة التكاليف، وسهولة إداء الأعمال، وكفاؤة الربط مع المحيط الاقتصادي، والفرص الاقتصادية الواعدة.

وفي تعليق لها على نتائج التقرير، أكدت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) أن المعايير الرئيسية للمؤشر التي اعتمدها التقرير تركزت في مدى انتشار الإنترنت، وسهولة حركة نقل البضائع، وهي القطاعات التي حققت فيها الشارقة تقدما ملحوظا، بعد أن أصبحت مركزا أساسيا للتجارة العابرة للقارات على مستوى الشرق الأوسط.

وأحرزت الشارقة نتائج عالية في معدلات استخدام شبكة الإنترنت، بسبب جهودها المتواصلة لتطوير بنيتها التحتية الرقمية، وزيادة سرعة الإنترنت وتوسيع مدى انتشارها، إذ تشير أحدث الإحصائيات إلى تصدر دولة الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي في معدلات استخدام الإنترنت بنسبة 71 بالمئة من عدد السكان، في الوقت الذي تعد فيه نسبة امتلاك الهواتف المحمولة في الدولة بين الأعلى على مستوى العالم.

وقال محمد جمعة المشرخ، مدير مكتب الشارقة للاستثمار الأجنبي المباشر (استثمر في الشارقة): «تعكس نتائج التقرير جهود إمارة الشارقة المتواصلة والحثيثة خلال السنوات القليلة الماضية في دفع عجلة التنمية، وتحقيق الإنجازات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، فالتواصل المتطور عامل رئيس من عوامل نجاح الأعمال التجارية وتوفير البيئة الاستثمارية، كما أن البنية التحتية المتطورة في الشارقة، مكّنتها من لعب دور بارز وأكثر تأثيرا في المشاركة والوصول إلى الأسواق العالمية.»

وأضاف: «كشفت الشارقة النقاب مؤخرا عن ميزانيتها لعام 2017، والبالغة 22 مليار درهما إماراتيا، وهي الميزانية الأضخم في تاريخ الإمارة، والتي تعبّر عن التزام الإمارة بانتهاج استراتيجية عالمية، وخصوصا بعد تخصيص 41 بالمئة من هذه الميزانية للتنمية الاقتصادية، ما يعكس اهتمام الشارقة المتزايد بتعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية، فيما حصلت البنية التحتية على 31 بالمئة من إجمالي الميزانية، محققة نموا بنسبة 7 بالمئة بالمقارنة مع العام الماضي.»

محمد جمعة المشرخ

صورة عامة عن إمارة الشارقة

«الخطوط التركية» تدشن خدماتها إلى كوناكري

الخطوط الجوية التركية تضيف البلد رقم 120 إلى شبكتها المتنامية

أعلنت الخطوط الجوية التركية، الناقل الوطني لتركيا، عن تدشين رحلتها الأولى بين اسطنبول وكوناكري عاصمة جمهورية غينيا، ليصل بذلك عدد الوجهات التي تخدمها في القارة الأفريقية إلى 51 وجهة، ما يعد أكبر عدد من الوجهات بين جميع الناقلات، ويعزز مكانتها كناقلة تطير إلى أكبر عدد من البلدان مقارنة بأي ناقلة أخرى في العالم من خلال 296 وجهة في 120 بلدا.

وتنضم كوناكري إلى محفظة متنامية من الوجهات التي تطير إليها الناقلة في غرب أفريقيا، تضم مدن أكرا وأبوجا وباماكو وداكار وأبيدجان وكوتونو ودوالا وياوندي ونجامينا وواجادوجو ونيامي.

وسوف توفر هذه الخدمة رابطا بين مطار أتاتورك في اسطنبول ومطار كوناكري الدولي عن طريق واجادوجو. وسوف تتيح رحلة الإياب للمسافرين المغادرين غينيا إمكانية الوصول إلى وجهات عالمية، مثل لندن ودبي وباريس وفرانكفورت ومسقط وكوبنهاجن وستوكهولم وبروكسل وبرلين وأمستردام وفيينا وأسمرة وهامبورج ودوسلدورف وميلانو. وتتوافر الرحلة رقم «TK 537» بمعدل مرتين أسبوعيا اعتبارا من 30 يناير 2017. وتعليقا على تدشين الرحلة الجديدة، قال أحمد أولمشتر، رئيس التسويق في الخطوط الجوية التركية: «يعد دخولنا إلى خط كوناكري دليلا على إيماننا بالشعب والاقتصاد الغيني. وتسهم هذه الرحلة في تعزيز مكانتنا كناقلة تطير إلى أكبر عدد من البلدان مقارنة بأي ناقلة جوية أخرى في العالم».

بوينج تقدم بيانات الوقت الحقيقي لتحسين الكفاءة التشغيلية لدى «الاتحاد للطيران»

أعلنت شركة بوينج أمس عن توقيع عقد لمدة أربع سنوات مع شركة الاتحاد للطيران، يشمل تقديم حلول تحديثات حالة الرياح لدعم عمليات الناقل الجوي. وسوف تسهم هذه الحلول المتقدمة من بوينج في الارتقاء بكفاءة عمليات الاتحاد للطيران وتقليل استهلاك طائراتها للوقود.

ومن خلال دمج عروض خدمات تحديثات حالة الرياح من شركة بوينج مع خدمات الطيران التجاري، ستكون الاتحاد للطيران قادرة على الاستفادة من معلومات في أثناء الرحلة لتحسين أداء الطائرات في الأجواء بناء على الظروف الجوية. وستعمل خدمات تحديثات حالة الرياح على تحسين عمليات الطيران لدى شركة الاتحاد للطيران، التي تشغل أسطولا ضخما من طائرات بوينج.

وفي هذا السياق، قال ريتشارد هيل، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة الاتحاد للطيران: «من أهم المزايا التي دفعتنا لتبني هذا البرنامج، هو قدرته على توفير قدرات معززة في مجال اتخاذ القرارات من قبل طاقم الطائرة، بالإضافة إلى المساهمة في خفض استهلاك الوقود. وسوف تسمح معرفة بيانات الرياح والظروف المرتبطة بها في الوقت الحقيقي، بتعزيز المعرفة والإدراك الظرفي لدى طاقم قيادة الطائرة، مما يتيح لنا اختيار أكثر المسارات الجوية كفاءة».